



قاعدة المعطيات الخاصة بالتزامات وتعهدات السيد رئيس الحكومة خلال الجلسات الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

ر.ت	الدورة	الجلسة	محور الجلسة	التزامات وتعهدات السيد رئيس الحكومة	آجال التنفيذ
01	أبريل 2018	الجلسة الأولى 15 ماي / 2018	النموذج التعموي للأقاليم الجنوبية	<p>1/ تعزيز البنيات التحتية بما فيها شبكات التواصل وغيرها ؛</p> <p>2/ تحفيز الاستثمار والاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي ودعم فرص التشغيل؛</p> <p>3/ دعم مشاريع التنمية البشرية والاجتماعية وتحسين الولوج إلى خدمات الصحة والتعليم.</p> <p>4/ تهيئة الثروات الطبيعية واستثمار عائداتها لفائدة الساكنة وضمان ديمومتها واستمرارها؛</p> <p>5/ تعزيز آليات الحفاظ على التراث الصحراوي والحساني والتعريف به واستثماره لمصلحة الإنسان.</p> <p>* رصد غلاف مالي لتنفيذ هذا البرنامج يصل إلى حوالي 80 مليار درهم، ويتوقع أن تصل نسبة إنجازها ل 70%.</p> <p>* انطلاق مشروع تحلية مياه البحر بالداخلة، والذي سيمكن من توفير 10000 منصب شغل قار.</p>	2021 نهاية 2018
02	أبريل 2018	الجلسة الأولى 15 ماي / 2018	السياسة العامة المرتبطة بحماية المستهلك	<p>● التزام الحكومة باتخاذ التدابير والآليات اللازمة لحماية المستهلك من أجل:</p> <p>1/ توفير المواد الأساسية،</p> <p>2/ مراقبة جودة وسلامة المنتجات الغذائية وموافقها للمعايير الصحية والبيئية،</p> <p>3/ مناسبة الأسعار لعموم المواطنين والمواطنات.</p> <p>● ولتنزيل هذه الالتزامات سيتم اتخاذ جملة من التدابير تتم بالأساس:</p> <p>* تجويد الإطار القانوني لحماية المستهلك</p> <p>* إعداد مجموعة من مشاريع قرارات وزارية أو مشتركة بين الوزارات المعنية والمرتبطة بهذا</p>	قانون المالية 2019 ابتداء من يونيو 2018



	<p>المجال،</p> <p>* تحيين القانون رقم 31.08 من أجل ملاءمته مع المعايير الدولية ومواكبته للتحديات الجديدة المتعلقة بتطور الممارسات التجارية (التجارة الإلكترونية).</p> <p>* دعم القدرة الشرائية للمواطن:</p> <p>* إقرار الرفع من التعويضات العائلية ب 100 درهم عن الطفل الواحد وإلى حدود ستة أطفال</p> <p>* رفع الدخل بزيادة 300 / 400 درهم للموظفين الذين تقل أجورهم عن 5500</p> <p>* رفع منحة الولادة إلى 1000 درهم</p> <p>* تشكيل فريق عمل لإنجاز دراسة حول أسعار مختلف المنتجات الأكثر استهلاكاً، وإعداد تصور لتخفيف الضغط على القدرة الشرائية للأسر.</p> <p>* وضع نموذج يضبط أسعار المحروقات دون الإخلال بتحريرها.</p>				
الإحالة على مسطرة المصادقة في القريب العاجل	<p>* اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة نقط ضعف التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.</p> <p>* اتخاذ مجموعة من التدابير للرفع من مستوى استفادة الاقتصاد الوطني من اتفاقيات التبادل الحر:</p> <p>- مأسسة منهجية التفاوض على الصعيد الوطني،</p> <p>- استشارة ممثلي الجمعيات المهنية الأكثر تمثيلية عند إعداد التوكيلات التفاوضية وخلال المفاوضات بصفة دورية،</p> <p>- إعداد مشروع المرسوم التطبيقي للقانون رقم 91.14 المتعلق بالتجارة الخارجية والذي يتضمن مأسسة اللجنة الوطنية للمفاوضات التجارية، التي سيعهد إليها بمهمة تنسيق المفاوضات،</p> <p>- مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تنشط في مجال التصدير لتعزيز حضورها على مستوى الأسواق الخارجية،</p> <p>- مواصلة تطوير وتحسين نظام المعايير،</p>	اتفاقيات التبادل الحر وأثرها على الميزان التجاري وتنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة	الجلسة الثانية 19 / يونيو 2018	أبريل 2018	03



	<p>- تنفيذ تدابير الحماية التجارية لفائدة المنتج الوطني ، - مواصلة تحسين مناخ الأعمال والاستثمار ، - وبالنسبة للتدابير المزمع اتخاذها بالنسبة للقطاع الفلاحي: * على مستوى التصدير: ضمان الظروف المواتية لولوج المنتجات الفلاحية الوطنية لمختلف الأسواق التجارية الخارجية؛ * على مستوى الاستيراد: اعتماد طريقة متحكم فيها لتحرير المنتوجات الفلاحية على مدى فترة انتقالية لتفادي إلحاق أي ضرر بسلاسل الإنتاج المحلية وتمكين المقاولات الصغرى والمتوسطة من تحسين تنافسيتها من أجل اندماجهما في السوق العالمي؛ * رفع الرسوم الجمركية على استيراد القمح كلما كان المنتج الوطني متوفرا لحماية الفلاح المغربي؛ * تشكيل لجن مشتركة مختصة بالشق الفلاحي ، مكلفة بتتبع وتنفيذ الاتفاقيات ، وكذا دراسة حل المواضيع ذات العلاقة بالشق الفلاحي لإيجاد الحلول المناسبة؛ * وضع وتفعيل مجموعة من الآليات المواكبة لسياسة التحرير لتفادي إلحاق الضرر بالإنتاج الداخلي ولتحسين تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة ، من أهمها: - اعتماد مواصفات الجودة والمواصفات الصحية والصحية النباتية؛ - تميم المنتوجات الفلاحية.</p>				
04	أبريل 2018	الجلسة الثانية 19 / يونيو 2018	السياسة العامة المتعلقة بتنمية اللغات والتعبيرات الثقافية والوطنية	1 / استكمال الترسنة القانونية في مجال تنمية اللغات والثقافة الوطنية عبر إصدار: - مشروع قانون تنظيمي رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجال الحياة العامة ذات الأولوية؛ - مشروع قانون تنظيمي 04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية؛ 2 / اتخاذ جملة من التدابير الإجرائية لتنمية اللغات والتعبيرات الثقافية الوطنية عبر: - تنمية اللغات والثقافة المغربية في ضوء الإستراتيجية المعتمدة في تدريس اللغات؛	قيد الدرس أمام البرلمان



2020 في أفق 2030 شتبر 2018	<p>- اعتبار اللغة العربية لغة إلزامية في كل مستويات التعليم المدرسي ؛ - تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في السلك الابتدائي ؛ - تفسير بعض التعلات باللغة الأمازيغية في السنوات الأولى من التعليم الابتدائي ؛ - تطبيق نفس المقاربة على مستوى السلك الإعدادي والثانوي في تدريس اللغة الأمازيغية ؛ وفي أفق التعميم التدريجي للغة الأمازيغية، فإن العمل ينصب على اتخاذ التدابير التالية: - إعداد البرنامج الدراسي للغة الأمازيغية بمكوناته اللسانية والمعجمية وحمولته الثقافية ؛ - تجديد منهاج اللغة الأمازيغية على غرار باقي اللغات المدرسة بمنظومة التربية والتكوين ؛ - الحرص على توفير العدد اللازم من الأساتذة لتغطية الحصص في هذا المجال ؛ - الشروع في تدريس اللغة الأمازيغية ببعض المؤسسات والمعاهد العليا ؛ - العمل على إدراج تدريسها تدريجيا بالمعهد العالي للفن المسرحي والتنشيط الثقافي و المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث ؛ - المعهد العالي للقضاء (ISM) . - تعزيز موقع اللغة والثقافة المغربية في مجال السمي البصري من خلال تقديم مزيد من الدعم لدعم الإعلام الأمازيغي . - توسيع أصناف جائزة المغرب للكتاب لتشمل الإبداع الأمازيغي .</p>				
	<p>- تعزيز حرية الولوج إلى الطلبات العمومية والحصول عليها والمساواة في المعاملة بين المتنافسين؛ - تحديث آليات وإجراءات الصفقات العمومية وتقوية الضمانات المقدمة للمتنافسين والشفافية في اختيار أصحاب الصفقات العمومية والمحافظة على المال العام؛ - توحيد الأنظمة المتعلقة بالصفقات العمومية بالنسبة للأشخاص العموميين، دولة وجماعات ترابية ومؤسسات عمومية وغيرها، مع مراعاة خصوصياتها؛ - تبسيط وتوضيح مساطر تدبير الصفقات العمومية؛</p>	نظام الصفقات العمومية ورهان الحكامة الجيدة	الجلسة الثالثة / 10 يوليوز 2018	أبريل 2018	05



2018	<p>ملائمة الصفقات العمومية مع حجم ومجال تدخل المقاولات المتوسطة والصغرى، وتسهيل العمل على مشاركتها والحث على التجمعات والتعاقد من الباطن وتبسيط الشروط لتشجيع مساهمتها وتعميم مبدأ الاستشارة الأكبر عدد من المقاولات المتوسطة والصغرى بمناسبة كل عمليات الاقتناء؛</p> <p>- تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة ضمانا للمزيد من الشفافية؛</p> <p>▪ إنجاز دراسة حول البعد الاقتصادي للطلبات العمومية في إطار برنامج عمل اللجنة الوطنية لتحسين مناخ الأعمال.</p> <p>- ضمان الشفافية وحرية المنافسة والمساواة في الولوج إلى الصفقات العمومية؛</p> <p>- استحضار مبدأ ترشيد النفقات في تدبير الطلبات العمومية؛</p> <p>- تعزيز مراقبة وتتبع جودة إنجاز الصفقات العمومية؛</p> <p>- إخضاع الصفقات العمومية للمراقبة والتدقيق؛</p> <p>- تحسين آجال الأداء؛</p> <p>▪ مواصلة اللجنة الوطنية للطلبات العمومية الاضطلاع بمهامها الأساسية في مجال تحسين حكامه وتدبير الصفقات العمومية.</p> <p>▪ التأكيد على مواصلة مختلف الأوراش الإصلاحية التي تهدف إلى تحسين حكامه الصفقات العمومية في اتجاه إضفاء المزيد من الشفافية والمساواة في الولوج إلى هذه الصفقات وفق منطق الاستحقاق.</p>				
	<p>- مواصلة الإصلاح الشامل للغرف المهنية بغاية إرساء منظور جديد يجعل منها رافعة حقيقية للاستثمار المنتج ويؤهلها، إضافة إلى الدور التمثيلي للقوى الاقتصادية والاجتماعية، للقيام بدورها الاقتصادي في تحفيز الاستثمار وإنتاج الثروة، وخلق فرص الشغل، والمساهمة في إنجاز مشاريع استثمارية على الصعيد الجهوي، وكذا لعب أدوار الوساطة المهنية والدعم</p>	الغرف المهنية ورهان التنمية	الجلسة الثالثة / 10 يوليو 2018	أبريل 2018	06



	<p>والمساعدة اتجاه منتسبها المهنيين.</p> <p>- اتخاذ التدابير لمواكبة الغرف المهنية، بما يمكنها من الاضطلاع بالأدوار الأساسية التي أحدثت من أجلها باعتبار كل غرفة على حدا:</p> <p>* مواصلة تفعيل الاتفاقية-الإطار الموقعة، تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله ، بين الحكومة وجامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات، والتي تحدد التزامات الحكومة والغرف وجامعتها فيما يخص تفعيل دور هذه المؤسسات.</p> <p>* بلورة مشروع إصلاح شمولي للغرف والعمل على تنزيل مضامينه.</p> <ul style="list-style-type: none">▪ في إطار إرساء أسس الحكامة الجيدة سيتم العمل على :- وضع نظام للمراقبة الداخلية ومحاسبة عامة مشهود بصحتها من قبل خبير محاسباتي؛- وضع نظام معلوماتي ملائم؛▪ بلورة اتفاقيات متعلقة بمخططات تنمية خاصة بكل غرفة على حدا وكذا بجامعة الغرف.▪ توفير آليات المواكبة اللازمة سواء بالنسبة للجامعة أو للغرف بغية مساعدتها على تنفيذ وتتبع إنجاز بنود هذه الاتفاقيات.▪ تعزيز تمثيلية الغرف في بعض الهيئات باعتبارها شريكا أساسيا في دينامية التنمية: ضمان تمثيلتها في مجالس إدارة المراكز الجهوية للاستثمار.▪ وضع تصور جديد بخصوص تحسين الإطار القانوني والتنظيمي ل لغرف وفق مقارنة تشاركية، مع الأخذ بعين الاعتبار التجربة المغربية في مجال الغرف المهنية وكذا التجارب الناجحة في هذا الميدان على الصعيد الدولي.- التأكيد على مواصلة دعم الغرف المهنية الأربع بشتى الوسائل المتاحة قصد مساعدتها على الاضطلاع بمهامها والنهوض بأدوارها في الدفاع عن حقوق المهنيين والإسهام في تحقيق التنمية المحلية المنشودة.				
--	---	--	--	--	--